



ملاحظات

- (1) المعطيات معدة بحساب المليون دينار تونسي،
- (2) يتم إعداد البيانات طبقا للقانون الأساسي للميزانية للميزانية (قانون عدد 42 لسنة 2004 المؤرخ في 13 ماي 2004)،
- (3) تعد البيانات على أساس الاستخلاص بالنسبة للموارد والدفع بالنسبة للنفقات.

الفهرس

المنهجيات و المفاهيم

الظرف الاقتصادي

موارد ميزانية الدولة

1. المداخيل الجبائية 10
2. المداخيل غير الجبائية 13
3. موارد الاقتراض 15

نفقات ميزانية الدولة

1. نفقات التصرف 18
2. نفقات التنمية و القروض 20
3. خدمة الدين العمومي 20

عجز ميزانية الدولة و تمويله

المنهجيات والمفاهيم

1. المصطلحات

قانون المالية: ينص قانون المالية لكل سنة على جملة تكاليف الدولة و مواردها و يأذن بها في نطاق أهداف مخططات التنمية و حسب التوازن الاقتصادي و المالي الذي يضبطه الميزان الاقتصادي،

عجز ميزانية الدولة: هو الفارق بين الموارد الذاتية و جملة النفقات دون اعتبار أصل الدين العمومي،

الموارد الذاتية: تشمل موارد ميزانية الدولة على المداخل الجبائية الإعتيادية والمداخل غير الجبائية الاعتيادية التي تكون العنوان الأول وعلى المداخل غير الاعتيادية وموارد الإقتراض التي تكون العنوان الثاني للميزانية كما تشمل الموارد الموظفة لصناديق الخزينة،

المداخل الجبائية: تتكون من المداخل الجبائية الاعتيادية (تمثل العنوان الأول و تنقسم إلى أداءات مباشرة (الضريبة على الدخل و الضريبة على الشركات) و أداءات غير مباشرة (معاليم ديوانية، أداء على القيمة المضافة، معلوم على الاستهلاك و أداءات أخرى)) و الموارد الجبائية الموظفة لصناديق الخزينة،

المداخل غير الجبائية: تتكون أساسا من عائدات المساهمات في المؤسسات العمومية، مداخل عبور أنبوب الغاز الجزائري، استرجاع أصل القروض، مداخل التخصيص، الهبات الخارجية، مداخل المصادرة...

صناديق الخزينة: تشمل صناديق الخزينة على الحسابات الخاصة في الخزينة و حسابات أموال المشاركة و تفتح ضمن دفاتر أمين المال العام للبلاد التونسية. تمكن الحسابات الخاصة في الخزينة من توظيف مقايض لتمويل عمليات معينة تهم بعض المصالح العمومية. تمثل أموال المشاركة

المبالغ التي دفعها الأشخاص الماديون والذوات المعنوية بعنوان المساهمة في تمويل بعض العمليات ذات مصلحة عمومية،

نفقات التصرف: تمثل الجزء الأول من النفقات و تتضمن التأجير العمومي، نفقات وسائل المصالح، نفقات التدخل العمومي و نفقات التصرف لصناديق الخزينة و نفقات التصرف الطارئة،

نفقات التنمية: تتكون من الإستثمارات المباشرة، التمويل العمومي، نفقات التنمية الطارئة، نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة، نفقات التنمية لصناديق الخزينة، و نفقات التنمية الطارئة،

خدمة الدين العمومي: يهـم تسديد فوائد الدين العمومي و تسديد أصل الدين العمومي.

2. المرجع القانوني لإصدار البيانات

- القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.
- الأمر عدد 2856 لسنة 2011 مؤرخ في 7 أكتوبر 2011 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أبريل 1991 والمتعلق بتنظيم وزارة المالية، تكلف الإدارة العامة للموارد و التوازنات بإعداد و نشر الإحصائيات المتعلقة بالمالية العمومية.

3. مصادر البيانات

- منظومة "رفيق" لمداخل ميزانية الدولة،
- منظومة "سندة" للمداخل المرتبطة بالتجارة الخارجية،
- منظومة "أدب" لنفقات ميزانية الدولة،
- منظومة "سياد" لعمليات الدين الخارجي (الإقتراضات والتسديدات).

الظرف الاقتصادي

عرفت تونس و العالم خلال بداية سنة 2020 تفشي فيروس كوفيد-19 مما أدى الى اتخاذ جملة من الإجراءات الاستثنائية لاحتواء انتشاره خاصة منها غلق الحدود و فرض الحجر الصحي الشامل وحضر التجول. كما تم اتخاذ جملة من الإجراءات للحد من الاثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة لا سيما على الأسر محدودة الدخل والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

شهد الاقتصاد التونسي خلال السداسي الأول من سنة 2020 انكماشاً هاماً حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة بـ11.9% مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة و ذلك بالعلاقة مع ظهور جائحة كوفيد 19 والتدابير المتخذة لاحتواء تفشي هذا الوباء على المستوى الوطني و العالمي خاصة في الثلاثي الثاني من سنة 2020 حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة بـ21.6% مقارنة بالثلاثي الثاني من سنة 2019.

و يعتبر قطاع الخدمات المسوقة من أكثر القطاعات التي تأثرت بالجائحة حيث شهد تراجعاً بـ30.4% في الثلاثي الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الثلاثي الثاني من سنة 2019 بالعلاقة مع تراجع الإنتاج في أغلب المجالات على غرار خدمات النزل و المقاهي و المطاعم و خدمات النقل الجوي بسبب غلق الحدود و إجراءات الحجر الصحي.

يليه قطاع الصناعات المعملية الذي تراجع بـ27% في الثلاثي الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة ويعود ذلك أساساً الى تراجع الإنتاج في كل الصناعات خاصة قطاع النسيج والملابس والأحذية وقطاع صناعة مواد البناء والخزف وقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية

و فيما يخص الصناعات غير المعملية فقد تراجعت القيمة المضافة لهذا القطاع خلال الثلاثي الثاني من سنة 2020 بنسبة 20.8% وذلك مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية. ويعزى هذا الانخفاض أساساً إلى تراجع الإنتاج في قطاع المناجم وفي قطاع البناء.

بلغت نسبة التضخم عند الاستهلاك خلال السداسي الأول من سنة 2020، 6% مقابل 7% خلال نفس الفترة من سنة 2019،

و تجدر الإشارة الى أن أسعار التبغ و المشروبات الكحولية شهدت ارتفاعا بـ 25.9% خلال السداسي الأول من 2020 مقارنة بالسداسي الأول من 2019 تليها أسعار المطاعم و النزل التي شهدت ارتفاعا بـ 11.6% خلال السداسي الأول من 2020 مقارنة بنفس الفترة من 2019

فيما يخص التجارة الخارجية سجلت الصادرات بالأسعار القارة تراجعا بـ 19.2% خلال السداسي الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة مقابل تراجع بـ 5.2% في نفس الفترة من سنة 2019 و يعزى ذلك أساسا الى تراجع في صادرات قطاع الملابس و النسيج و الجلود و قطاع الصناعات الميكانيكية و الالكترونية،

كما سجلت الواردات بالأسعار القارة تراجعا بـ 22.2% خلال السداسي الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة 2019 نتيجة التراجع المسجل في واردات جل القطاعات على غرار الصناعات الميكانيكية و الالكترونية، قطاع الملابس و النسيج و الجلود، قطاع المناجم و الفسفاط و مشتقاته و مواد الطاقة و زيوت التشحيم،

أما عن أسعار صرف أهم العملات الأجنبية فقد سجلت انخفاضا مبيينا كما يلي:

نسبة التطور	السداسي الأول 2020	السداسي الأول 2019	السداسي الأول 2018	السداسي الأول 2017	
-4.8%	2,868	3,012	2,477	2,365	الدولار
-7.3%	3,159	3,406	3,005	2,558	الأورو
-2.8%	26,488	27,239	22,495	20,802	اليان الياباني

المصدر: البنك المركزي التونسي

فيما يخص المالية العمومية، فقد أفضى تنفيذ ميزانية الدولة خلال السداسي الأول من سنة 2020 إلى تسجيل عجز في حدود 3880 م د مقابل 2464 م د في نفس الفترة من سنة 2019. و مقارنة بالنتائج المسجلة إلى موفى السداسي الأول من سنة 2019 ، تم خلال السداسي الأول من سنة 2020 تسجيل:

- ✓ تراجع في المداخل الجبائية بـ11.6% مقابل تطور بـ18%،
- ✓ تراجع المداخل غير الجبائية بـ16.7% مقابل تطور بـ19%،
- ✓ تطور موارد الاقتراض والخزينة بـ56.2% مقابل تطور بـ38.4%،
- ✓ تطور نفقات التصرف بـ11.5% مقابل 9.5% ،
- ✓ تراجع نفقات التنمية بـ20.3% مقابل تطور بـ 1.5% ،
- ✓ تطور خدمة الدين العمومي بـ25.2% مقابل 38.4% في نفس الفترة من 2019.

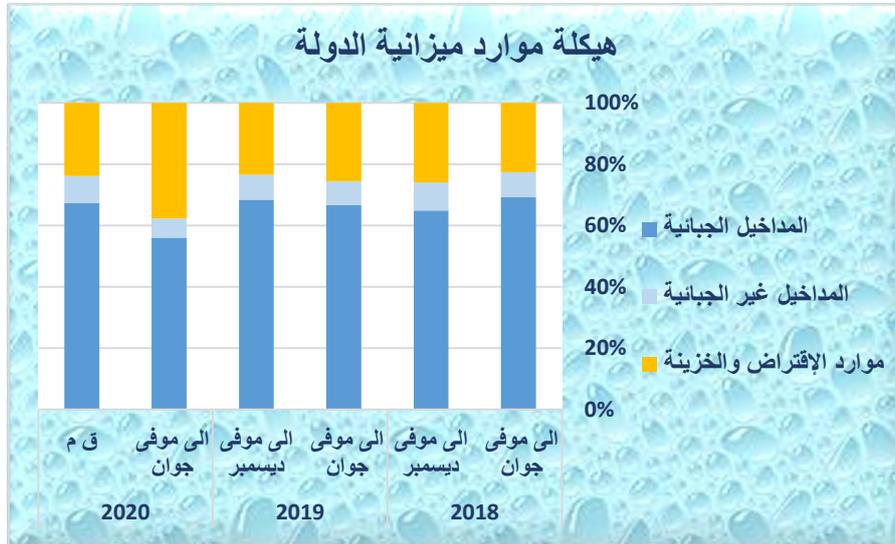
و يحصل الجدول التالي تطور توازن ميزانية الدولة:

%الانجاز	2020		2019		2018		
	الى موفى جوان	ق م	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	
39.3%	14 138	35 979	32 367	16 093	27 942	13 623	الموارد الذاتية
40.1%	12 727	31 759	28 901	14 400	24 503	12 201	المداخيل الجبائية
33.4%	1 411	4 220	3 466	1 693	3 439	1 422	المداخيل غير الجبائية
76.7%	8 623	11 248	9 888	5 519	9 809	3 987	موارد الإقتراض والخزينة
48.2%	22 761	47 227	42 254	21 612	37 751	17 610	مجموع الموارد
45.5%	12 848	28 263	26 426	12 636	23 680	9 996	نفقات التصرف
49.7%	9 451	19 030	16 767	8 290	14 776	7 461	الأجور
33.1%	557	1 683	1 607	569	1 210	441	وسائل المصالح
40.3%	2 840	7 050	8 052	3 777	7 694	2 094	التدخلات و التحويلات
		500					نفقات التصرف الطارئة
32.4%	2 319	7 166	6 140	2 908	5 945	2 864	نفقات التنمية
28.1%	825	2 933	2 714	1 233	2 792	1 439	الإستثمارات المباشرة
29.8%	689	2 310	1 922	825	1 717	692	التمويل العمومي
48.6%	805	1 657	1 504	850	1 436	733	تدخلات أخرى
		266					نفقات التنمية الطارئة
750.3%	900	120	100	720	198	885	القروض
57.3%	6 694	11 678	9 588	5 348	7 928	3 865	خدمة الدين العمومي
48.2%	22 761	47 227	42 254	21 612	37 751	17 610	مجموع النفقات
102.6%	-3 880	-3 782	-4 039.7	-2 464	-5 055	-1 756	عجز الميزانية (دون اعبار مداخيل التخصيص والهبات الخارجية و المصادرة)
		-3.0%	-3.5%		-4.8%		النسبة من الناتج

موارد ميزانية الدولة

بلغت موارد ميزانية الدولة الى موفى السادس الأول لسنة 2020 حوالي 22761 م د مقابل 21612 م د في نفس الفترة من سنة 2019 أي أنها ارتفعت بـ1149 م د أو 5.3% ويعود ذلك إلى:

- تراجع المداخل الجبائية 1673 م د أو 11.6%،
- تراجع المداخل غير الجبائية 282 م د أو 16.7%،
- ارتفاع موارد الاقتراض و الخزينة 3104 م د أو 56.2%.



بلغت نسبة الموارد الذاتية 62.1% من جملة الموارد في موفى السادس الأول من 2020 مقابل 74.5% في نفس الفترة من السنة السابقة و 76.2% مقدرة كما يبينه الرسم البياني التالي:



و بالرجوع الى قانون المالية لسنة 2020، سجلت موارد ميزانية الدولة نسبة انجاز حوالي 48.2%.

1. المداخيل الجبائية

بلغت المداخيل الجبائية لميزانية الدولة خلال السداسي الأول من سنة 2020 حوالي 12727 م د مقابل 14400 م د في نفس الفترة من السنة السابقة مسجلة بذلك تراجعاً بـ1673 م د أو 11.6% مقابل زيادة مقدرة بـ9.9% ويعود ذلك أساساً إلى الانخفاض الحاد و غير المسبوق للنشاط الاقتصادي نتيجة لتداعيات الأزمة التي شهدتها تونس و العالم اثر تفشي جائحة كوفيد-19 وتداعيات اللجوء إلى الحجر الصحي الشامل إضافة إلى الإنعكاس المالي للإجراءات المتخذة لتطويق التداعيات على المؤسسات الاقتصادية المتضررة.

وحسب نظام الاستخلاص:

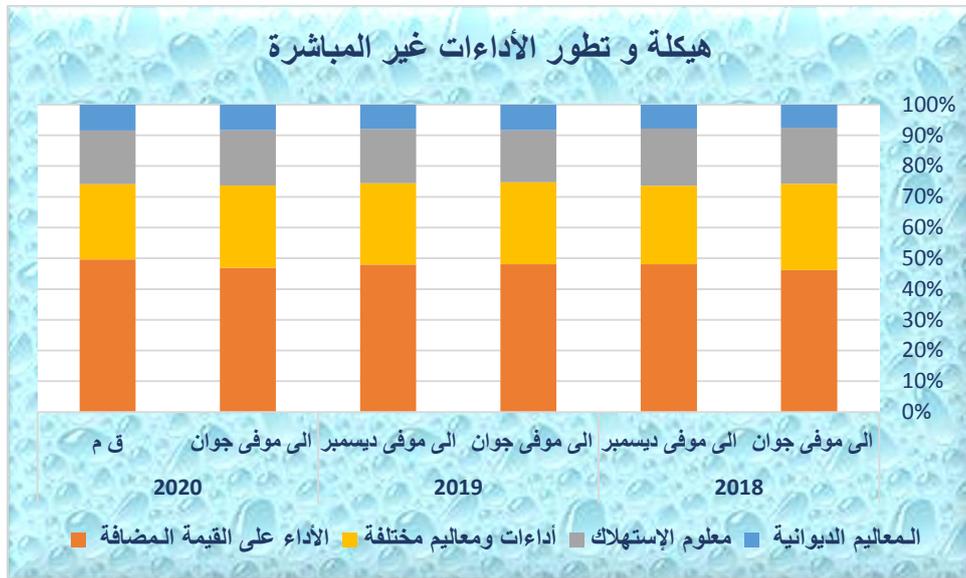
- سجلت المداخيل الجبائية بالنظام الداخلي تراجعاً بـ1095 م د أو 10.2% في موفى جوان 2020 مقابل زيادة بـ21.6% في نفس الفترة من سنة 2019 مرتبطاً أساساً بالتراجع الغير مسبوق للنمو الاقتصادي.

- كما سجلت المداخيل الجبائية المتأتية من التوريد تراجعاً بـ578 م د أو 15.6% ، مقابل زيادة بـ8.7% في نفس الفترة من السنة السابقة، بالعلاقة مع تراجع نسق الواردات بالأسعار الجارية بـ24.1% مقارنة مع نتائج جوان 2019.

و تمثل المداخيل الجبائية 90% من الموارد الذاتية للدولة مقابل 89.5% في موفى جوان 2019. و بالرجوع إلى تقديرات قانون المالية لسنة 2020 سجلت المداخيل الجبائية خلال السداسي الأول من سنة 2020 نسبة انجاز في حدود 40.1% مقابل 53.2% في نفس الفترة من السنة السابقة.

❖ **الأداءات المباشرة:** سجلت تراجعاً بـ628 م د أو 9.5% خلال السداسي الأول من 2020 بالمقارنة مع نفس الفترة من 2019 مقابل زيادة بـ40.4% في موفى السداسي الأول من سنة 2019. علماً و أن الزيادة الملحوظة لسنة 2019 تتعلق بإيقاف العمل بآلية الاعتماد الجبائي التي تم إقرارها سنتي 2017 و 2018.

❖ **الأداءات غير المباشرة:** سجلت تراجعاً بـ1045 م د أو 13.4% خلال السداسي الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2019 مقابل زيادة بـ3.9% خلال السداسي الأول من 2019 و 11.3% مقدرة. و تجدر الإشارة الى ان حوالي 56% من هذا التراجع يعود الى تراجع الأداء على القيمة المضافة (-580 م د) بالعلاقة مع التراجع الملموس للدخل الفردي من جراء تداعيات أزمة كورونا و الحجر الصحي الاجباري خلال أشهر مارس وأفريل و ماي و الذي بدوره انعكس سلباً على الطلب الداخلي. يبين الرسم البياني التالي هيكلية و تطور الأداءات غير المباشرة:



و تميزت الأداءات غير المباشرة خلال السداسي الأول من سنة 2020 أساساً بـ:

- تراجع مردود المعاليم الديونانية بـ13.4% مقابل زيادة بـ15% في نفس الفترة من السنة السابقة و 18.4% مقدرة في إطار قانون المالية لسنة 2020. ويعود هذا التراجع الى انخفاض حجم الواردات بالأسعار و بالرغم من تحسن سعر الصرف،
- انخفاض في الأداء على القيمة المضافة بـ15.5% مقابل تطور بـ8.3% في نفس الفترة من السنة السابقة و 15.1% مقدرة في إطار قانون المالية لسنة 2020. ويعود هذا الانخفاض أساساً الى تراجع النمو الاقتصادي بـ11.9% الذي كان مرده أساساً جائحة كوفيد-19 و تداعياتها.

- تراجع مردود المعلوم على الاستهلاك بـ 8.3% مقابل تراجع بـ 3.4% في موفى جوان 2019 و تطور بـ 9.9% مقدر بالعلاقة مع تراجع الاستهلاك الخاص خلال السداسي الأول من 2020.

و بالرجوع إلى قانون المالية لسنة 2020 بلغت نسبة الانجاز خلال السداسي الأول لسنة 2020 حوالي 37.2% للأداءات غير المباشرة مقابل 45.7% مسجلة في نفس الفترة من سنة 2019.

2. المداخل غير الجبائية

بلغت المداخل غير الجبائية المستخلصة خلال السداسي الأول من 2020 ما قدره 1411 م د مقابل 1693 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي بانخفاض قدره 282 م د أو 16.7%. و يبين الجدول التالي هيكله و تطور المداخل غير الجبائية:

الانجاز %	2020		2019		2018		
	الى موفى جوان	ق م	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	
0.0%		700.0	532.4		635	277	مدخل النفط
4.7%	26	550	323	133	605	187	مدخل عبور أنبوب الغاز
52.5%	729	1 389	1 068	760	631	506	عائدات المساهمات
10.9%	33	300	249	61	236	3	هبات خارجية
55.0%	66	120	182	92	215	75	إستخلاص أصل القروض
0.0%		150	300	300	137		مدخل المصادرة
55.1%	557	1 011	812	348	978	374	مدخل أخرى
33.4%	1 411	4 220	3 466	1 693	3 439	1 422	الجملة

و يعود هذا الانخفاض أساسا الى:

✓ تراجع في مردود أتاوة عبور الغاز الجزائري للتراب التونسي بـ 80.4% أو 107 م د حيث أن هذه الأتاوة بلغت 26 م د الى موفى جوان 2020 مرتبط بـ:

- انخفاض الطلب الإيطالي للغاز التونسي بنسبة 31% بالعلاقة مع الانكماش الاقتصادي التي تعيشه البلدان الأوروبية و العالم بأسره من جراء الجائحة،
- عدم تسديد الشركة التونسية للكهرباء و الغاز لمتخلداتها تجاه الدولة بعنوان سنة 2019 فواتير سنة 2020 ،

- تراجع أسعار الغاز الجزائري بالتوازي مع تحسن سعر الصرف،

✓ التأخر في تعبئة مداخل تسويق النفط مقابل تقديرات بـ 700 م د مقدرة بالعلاقة مع تأخر المؤسسة التونسية لصناعات التكرير عن سداد مستحقات الشركة التونسية للأنشطة البترولية و التي بدورها لم تقم بسداد مستحقات الدولة تجاهها،

✓ عدم تعبئة أي اعتمادات بعنوان مداخل المصادرة و المقدرة بـ 150 م د الى حدود جوان 2020،

✓ تعبئة هبات خارجية في حدود 33 م د،

وبالرجوع الى قانون المالية لسنة 2020، شهدت المداخل غير الجبائية نسبة انجاز في حدود 33.4% خلال السداسي الأول من سنة 2020.

3. موارد الاقتراض و الخزينة

تم تعبئة موارد اقتراض وخزينة خلال السداسي الأول من سنة 2020 في حدود 8623 م د مقابل 5519 م د في نفس الفترة من سنة 2019 أي زيادة بـ3104 م د أو 56.2%. تتأتى هذه الموارد أساساً من:

✓ الاقتراض الخارجي (3939 م د) يتكون أساساً من:

- صندوق النقد الدولي: 2180 م د،
- صندوق النقد العربي: 444 م د،
- الوكالة الفرنسية للتنمية: 288 م د،
- الاتحاد الأوروبي: 154 م د،
- القرض الإيطالي: 159 م د،
- البنك الدولي: 89 م د،
- القروض الموظفة لمشاريع الدولة: 592 م د،
- القروض المحالة للمؤسسات العمومية: 34 م د.

✓ الاقتراض الداخلي (3250 م د):

- رقاغ الخزينة القابلة للتنظير: 1249 م د،
- رقاغ الخزينة 52 أسبوع: 247 م د،
- اقتراضات داخلية أخرى: 1754 م د.

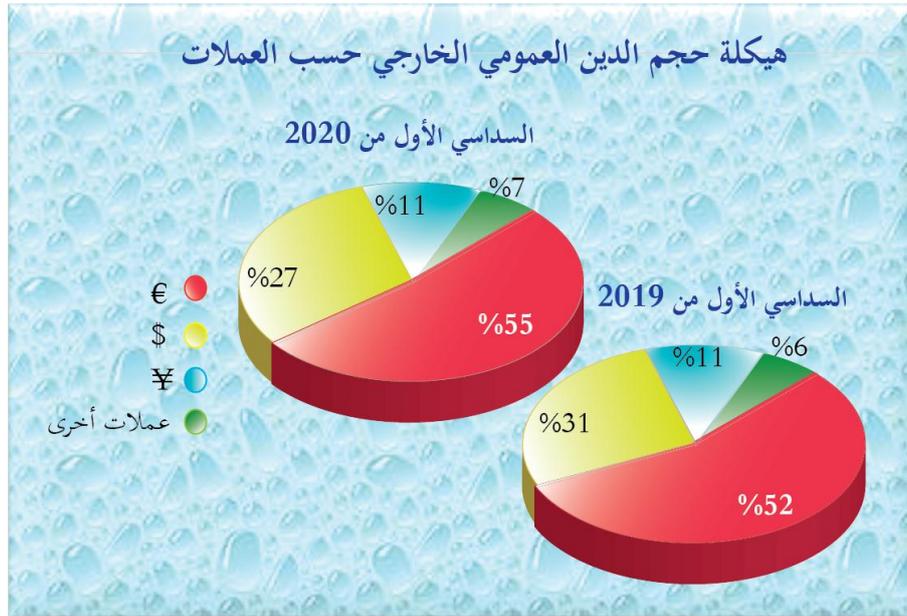
✓ موارد الخزينة (1434 م د).

❖ حجم الدين العمومي

بلغ حجم الدين العمومي خلال السادسة الأول من سنة 2020 حوالي 89418 م د مقابل 83158 م د في نفس الفترة من سنة 2019 أي أنه ارتفع بـ6260 م د أو 7.5% تهم هذه الزيادة أساسا حجم الدين الداخلي بـ4587 م د أي زيادة بـ18.8%

هيكلية حجم الدين العمومي حسب المصدر

2020		2019		2018		
الى موفى جوان	ق م	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	
89 418	94 068	82 554	83 158	82 295	72 445	حجم الدين العمومي
32.4%	25.0%	29.0%	29.3%	26.8%	31.1%	الدين الداخلي
67.6%	75.0%	71.0%	70.7%	73.2%	68.9%	الدين الخارجي



نفقات ميزانية الدولة

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة خلال السادس الأول من سنة 2020 إلى تسجيل نفقات في حدود 22761 م د مقابل 21612 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي زيادة 1149 م د أو 5.3%، متأتية من:

- تراجع نفقات التصرف 212 م د أو 1.7%،
- تراجع نفقات التنمية و القروض بـ 409 م د أو 11.3%،
- ارتفاع خدمة الدين العمومي 1346 م د أو 25.2%.

%انجاز	2019		2018		2017		
	الى موفى جوان	ق م	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	
45.5%	12 848	28 263	26 426	12 636	23 680	9 996	نفقات التصرف
32.4%	2 319	7 166	6 140	2 908	5 945	2 864	نفقات التنمية
750.3%	900	120	100	720	198	885	قروض و تسبقات الخزينة
57.3%	6 694	11 678	9 588	5 348	7 928	3 865	خدمة الدين العمومي
48.2%	22 761	47 227	42 254	21 612	37 751	17 610	الجملة

و قد سجلت نفقات ميزانية الدولة نسبة انجاز في حدود 48.2% بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية لسنة 2020.



1. نفقات التصرف

بلغت نفقات التصرف لميزانية الدولة خلال السداسي الأول من سنة 2020 ما قيمته 12848 م د في مقابل 12636 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي أنها سجلت زيادة بـ 2640 م د أو 26.4%.

الانجاز %	2020		2019		2018		
	الى موفى جوان	ق م	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	
49.7%	9 451	19 030	16 767	8 290	14 776	7 461	الأجور و المرتبات
33.1%	557	1 683	1 607	569	1 210	441	وسائل المصالح
40.3%	2 840	7 050	8 052	3 777	7 694	2 094	التدخلات و التحويلات
							منها:
38.5%	1 611	4 180	4 790	2 548	4 900	1 710	الدعم
37.6%	677	1 800	1 800	587	1 750	745	المواد الأساسية
34.0%	640	1 880	2 538	1 690	2 700	690	المحروقات
58.8%	294	500	452	271	450	275	النقل
		500					نفقات غير موزعة
45.5%	12 848	28 263	26 426	12 636	23 680	9 996	الجملة

و تتأتى هذه الزيادة أساسا من:

- نفقات الأجور و المرتبات: زيادة بـ 1161 م د أو 14% بالعلاقة مع تفعيل البرنامج العام للزيادة في الأجور حيث تم تفعيل قسط جويلية 2019 بداية من جانفي 2020 بالإضافة الى القسط المتعلق بجانفي 2020.

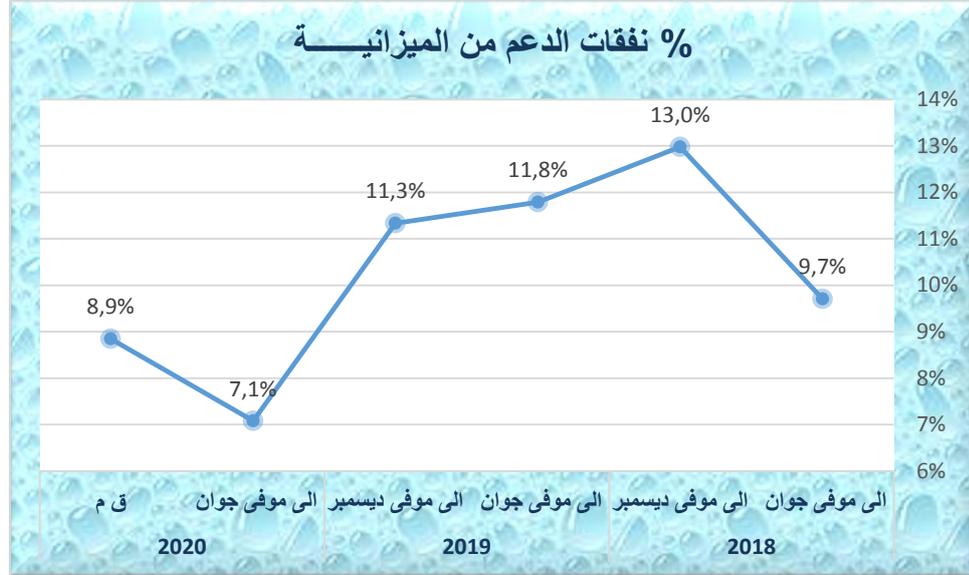
و بالتالي بلغت نسبة الأجور من الميزانية 41.5% خلال السداسي الأول من سنة 2020 مقابل 38.4% في نفس الفترة من السنة السابقة و 40.3% مقدره في إطار قانون المالية لسنة 2020 كما يبينه الرسم البياني التالي:



■ تراجع نفقات التدخلات و التحويلات بـ 937 م د أو 24.8% بالعلاقة أساسا مع تراجع الدعم الموجه للمحروقات الذي بدوره تراجع بـ 1050 م د أي 62.1% و يعود ذلك أساسا إلى:

- تراجع الاستهلاك المحلي بالعلاقة مع فترة الحجر الصحي و تراجع النمو،
- تراجع الأسعار العالمية للنفط إلى معدل 39.7 دولار للبرميل مقابل 66 دولار خلال السداسي الأول من 2019،
- تحسن أسعار الصرف إلى 2.868 دينار مقابل دولار إلى 3.012.

أدى هذا التراجع الهام في نفقات دعم المحروقات (-1050 م د) مع ارتفاع نفقات دعم المواد الأساسية و نفقات دعم النقل بـ 90 م د و 23 م د على التوالي إلى انخفاض إجمالي النفقات الموجهة للدعم بـ 937 م د أو 36.8% حيث مثلت 7.1% من الميزانية خلال السداسي الأول من 2020 مقابل 11.8% في نفس الفترة من 2019 كما يبينه الرسم البياني التالي:



و تجدر الإشارة الى أنه تم اتخاذ جملة من الإجراءات لمجابهة جائحة الكورونا تهم:

- منح العائلات المعوزة ،
- منحة البطالة الفنية،
- منحة لفائدة صغار الحرفيين،
- إحداث برنامج خصوصي للإحاطة بالفئات الهشة،
- الإنعكاس المالي لبرنامج إقرار الجرايات الدنيا،

وبالرجوع الى قانون المالية لسنة 2020 سجلت نفقات التصرف نسبة انجاز في حدود 45.5% خلال السداسي الأول من 2020 مقابل نسبة انجاز في حدود الـ 50% خلال نفس الفترة من 2019.

2. نفقات التنمية والقروض

بلغت نفقات التنمية والقروض خلال السداسي الأول من سنة 2020 حوالي 3219 م د مقابل 3628 م د في نفس الفترة من السنة السابقة مسجلة بذلك تراجعاً بـ409 م د أو 11.3% .

و دون اعتبار قروض و تسبقات الخزينة الصافية سجلت نفقات التنمية في موفى السداسي الأول من سنة 2020 تراجعاً بـ589 م د أو 20.3% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019 و يعزى ذلك أساساً الى تراجع النفقات الموجهة للاستثمارات المباشرة بـ408 م د أو 33.1% مرتبطاً بإعادة برمجة مؤقتة وموجهة للاستثمارات العمومية ذات الأولوية المنخفضة التي لن يكون لها تأثير كبير على النمو والتوظيف مع مراعات عدم الإضرار بالقطاع الصحي و ذلك قصد التمكن من الحد من نفقات التنمية و فسح المجال للنفقات الجارية قصد التمكن من التصدي للأزمة و تداعياتها،

و فيما يخص قروض و تسبقات الخزينة فقد بلغت 867 م د خلال السداسي الأول من 2020 و من أهم التسبقات التي تم اسنادها في هذه الفترة:

- الصندوق الوطني للتقاعد والحيفة الاجتماعية: 200 م د
- ديوان الحبوب: 180 م د،
- الصيدلية المركزية: 150 م د،
- الشركة الوطنية لاستغلال و توزيع المياه: 138 م د،
- الديوان الوطني للزيت: 50 م د،
- شركة تونس للطرق السيارة بقيمة 48 م د.

هيكل نفقات التنمية و القروض

الانجاز %	2020		2019		2018		
	الى موفى جوان	ق م	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	
32.4%	2 319	7 166	6 140	2 908	5 945	2 864	نفقات التنمية
28.1%	825	2 933	2 714	1 233	2 792	1 439	الإستثمارات المباشرة
29.8%	689	2 310	1 922	825	1 717	692	التمويل العمومي
69.1%	592	856	669	547	707	366	إستثمارات الدولة على القروض الخارجية
26.6%	213	801	835	304	729	367	صناديق الخزينة
0.0%		266					نفقات غير موزعة
750.3%	900	120	100	720	198	885	قروض و تسبقات الخزينة
28.1%	34	120	100	40	125	117	القروض الخارجية المعاد إقراضها
	867			681	73	768	قروض و تسبقات الخزينة الصافية
44.2%	3 219	7 286	6 240	3 628	6 143	3 750	الجملة

و بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية لسنة 2020 ، سجلت نفقات التنمية و القروض نسبة انجاز في حدود 44.2% مقابل 57.6 % في نفس الفترة من 2019.

3. خدمة الدين العمومي

بلغت النفقات الموجهة لخدمة الدين العمومي خلال السداسي الأول من سنة 2020 ما قيمته 6694 م د مقابل 5348 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي أنها ارتفعت بـ1346 م د أو 25.2% نتيجة لزيادة في تسديد الدين الداخلي بـ808 م د أي 41% و بـ538 م د أي 15.9% كزيادة في تسديد الدين الخارجي خلال هذه الفترة من 2020.



و بالرجوع الى قانون المالية لسنة 2020 سجلت خدمة الدين العمومي إلى موفى السداسي الأول لسنة 2020 نسبة انجاز في حدود 57.3%.

عجز ميزانية الدولة و تمويله

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة خلال السداسي الأول من سنة 2020 إلى عجز (دون اعتبار مداخيل التخصيص و الهبات الخارجية و مداخيل المصادرة) في حدود 3880 م د مقابل 2464 م د في نفس الفترة من سنة 2019 أي تفاقم بـ1416 م د يعود أساسا الى التراجع الغير مسبوق في المداخيل الجبائية بالعلاقة بالأساس مع تراجع مستوى النمو والحجر الصحي الإجباري والإنعكاس المالي للإجراءات المتخذة لتطويق التداعيات على المؤسسات الاقتصادية المتضررة.

و تم تمويل العجز المذكور كما يلي:

تمويل العجز

%	2019		2018		2017		
	الى موفى جوان	ق م	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	
10.9%	33	300	249	61	236	3	هبات خارجية
0.0%	0	150	300	300	137	0	مداخيل المصادرة
-403.0%	3 050	-757	1 409	1 488	863	1 183	الاقتراض الصافي الداخلي
-213.6%	1 617	-757	1 476	1 344	553	799	الاقتراض الصافي فوق السنة
135.4%	3 250	2 400	2 640	2 248	2 433	1 531	الاقتراضات
51.7%	1 633	3 157	1 164	904	1 880	733	التسديدات
	1 434		-66.4	143.7	310.600	385	ايداعات الخزينة
19.5%	796	4 089	2 081	615	3 819	569	الاقتراض الصافي الخارجي
44.5%	3 939	8 848	7 314	3 128	7 065	2 071	الاقتراضات
66.0%	3 143	4 759	5 233	2 512	3 246	1 502	التسديدات
102.6%	3 880	3 782	4 040	2 464	5 055	1 756	الجملة

و تجدر الإشارة الى أن عجز ميزانية الدولة بلغ، خلال السداسي الأول من سنة 2020، نسبة انجاز تقارب 102.6% أي أنه فاق العجز المقدر لكامل السنة 2.6 نقطة مائوية.

